وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية التنمية الادارية
دائرة الشركات
الرقم 19720
التاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٨

مديرية الشركات
الرقم ٥٤٤٢
التاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٨
اسم الدائرة

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية لشركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة

(الجلسة الأولى)

المكان: فندق الشام– قاعة الأمويين الساعة: الحادية عشر صباحاً التاريخ: 2020/07/27

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة إلى السادة المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان في الصحف اليومية وفق الآتي:

- العدد رقم 36 تاريخ 2020/07/08 من صحيفة البعث.
- العدد رقم 37 تاريخ 2020/07/09 من صحيفة البعث.
- العدد رقم 36 تاريخ 2020/07/08 من صحيفة الثورة.
- العدد رقم 37 تاريخ 2020/07/09 من صحيفة الثورة.

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

حضر الاجتماع السيد زين صافي والسيد هيثم الحسين مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم 1/12/2516 تاريخ 2020/07/26.

كما حضرت السيدة لمى شيخو والسيد محمود علي باشا مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/3837/ص تاريخ 2020/07/16.

صورة طبق الأصل

وحضرت السيدة سوزان شحادة والآنسة وعد عقيل مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتاب التكليف رقم 65/ص- إ.م تاريخ 2020/07/08.

كما حضر أعضاء مجلس الإدارة السيد أسامة طاهر والمهندس غياث القطيني وتغيب بعذر باقي أعضاء مجلس الإدارة عن هذا الاجتماع.

كما حضر الدكتور أحمد حسن رئيس هيئة الرقابة الشرعية والدكتور عبد السلام محمداه عضو هيئة الرقابة الشرعية.

كما حضر السيد محمد الموسى المكسور بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.

ترأس الجلسة السيد أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة وأعلن عن تعيين السيد عماد أنور البشاره كاتباً للجلسة.

والسيد مروان مجركش، والسيد وليد الأحمر مراقبي تصويت.

وبعد الاطلاع على سجل الحضور تبين أن النصاب القانوني للهيئة في جلسته الأولى لم يتحقق حيث أن نسبة الحضور بلغت (4,31 %) من عدد أسهم الشركة فقط ولذلك فقد تقرر تعليق الجلسة وتحديد الساعة الثانية عشر من صباح اليوم ذاته لعقد الجلسة الثانية وفقا للدعوة الموجهة لمساهمي بنك الشام.

كاتب الجلسة
السيد عماد أنور البشاره

ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
السيد زين صافي السيد هيثم الحسين

رئيس الجلسة
السيد أسامة طاهر

مراقب تصويت
السيد مروان مجركش

مراقب تصويت
السيد وليد الأحمر

صورة طبق الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية لشركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة

(الجلسة الثانية)

المكان: فندق الشام– قاعة الأمويين الساعة: الثانية عشر صباحاً التاريخ: 2020/07/27

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة إلى السادة المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان في الصحف اليومية وفق الآتي:

- العدد رقم 36 تاريخ 2020/07/08 من صحيفة البعث.
- العدد رقم 37 تاريخ 2020/07/09 من صحيفة البعث.
- العدد رقم 36 تاريخ 2020/07/08 من صحيفة الثورة.
- العدد رقم 37 تاريخ 2020/07/09 من صحيفة الثورة.

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

حضر الاجتماع السيد زين صافي والسيد هيثم الحسين مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم 1/12/2516 تاريخ 2020/07/26.

كما حضرت السيدة لمى شيخو والسيد محمود علي باشا مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/3837/ص تاريخ 2020/07/16.

صورة طبق الأصل

وحضرت السيدة سوزان شحادة والآنسة وعد عقيل مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتاب التكليف رقم 65/ص- إ.م تاريخ 2020/07/08.

كما حضر أعضاء مجلس الإدارة السيد أسامة طاهر والمهندس غياث القطيني وتغيب بعذر باقي أعضاء مجلس الإدارة عن هذا الاجتماع.

كما حضر الدكتور أحمد حسن رئيس هيئة الرقابة الشرعية والدكتور عبد السلام محمداه عضو هيئة الرقابة الشرعية.

كما حضر السيد محمد الموسى المكسور بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.

ترأس الجلسة السيد أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة وأعلن عن تعيين السيد عماد أنور البشاره كاتباً للجلسة.

والسيد مروان مجركش، والسيد وليد الأحمر مراقبي تصويت.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة غير العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم وقدره: 65,23 % من رأس مال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة لصحة الجلسة.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن رئيس الجلسة قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، ورحب السيد رئيس الجلسة بالسادة الحضور وبمندوبي الجهات الرسمية عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وعرض رئيس الجلسة على الحضور موضوع التنازل عن أي عيب أو شكليات في إجراءات الدعوة وتمت الموافقة على هذا الطرح والتنازل وإقرار صحة الدعوة والموافقة عليها والتنازل عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد فيما يتعلق بهذا الخصوص.

ثم تمت مناقشة جدول الأعمال وفق الترتيب التالي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2019، وخطة العمل لسنة 2020 والمصادقة عليه.

كلّف رئيس الجلسة السيد أحمد اللحام/ الرئيس التنفيذي لبنك الشام تلاوة تقرير مجلس الإدارة والذي رحب فيها بالحضور وتحدث فيه عن نتائج أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2019. وأشار إلى خطة المصرف المستقبلية لعام 2020 والتي تضمنت أبرز التوجهات والأهداف العامة.

القرار الأول:

بعد المناقشة عرض تقرير مجلس الإدارة على التصويت وتمت الموافقة والمصادقة عليه بالاجماع وفق ما جاء فيه.

2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في ممارسة نشاطاته لعام 2019، والمصادقة عليه.

تلا الدكتور أحمد حسن تقرير هيئة الرقابة الشرعية وأكد على التزام البنك بكافة معاملاته وعقوده واتفاقاته بأحكام الشريعة الإسلامية. وأكد بان الهيئة قد قدمت تقريرها السنوي استناداً إلى الفقرة /ج/ من المادة /10/ من المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005، واستناداً للفقرة /هـ/ من المادة /40/ من النظام الأساسي للبنك، حيث أكد أن مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية تقع على عاتق الإدارة أما مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبة العمليات المنفذة في البنك، وإعداد تقرير بذلك للمساهمين. وتم الاطلاع على البيانات المالية للبنك، وأفاد بأن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2019، تبين أنها تمت وفقاً لأحكام الشريعة ومبادئ الشريعة الإسلامية. وأشار إلى أن توزيع الأرباح وتحميل النفقات على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبين بأن جميع المكاسب التي تم تحقيقها بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية قد تم تجنيبها في حساب خاص لصرفها في أغراض خيرية.

القرار الثاني:

بعد المناقشة والتصويت قررت الهيئة العامة المصادقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالإجماع.

3- سماع تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية وعن أحوال البنك وحساباته عن عام 2019 والمصادقة عليه.

تلا السيد محمد الموسى المكسور تقرير مدقق الحسابات الذي بين فيه أن البيانات المالية الموحدة لبنك الشام تظهر بصورة عادلة جميع النواحي الجوهرية للوضع المالي للبنك والشركة التابعة له كما هي في 2019/12/31، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.

وأكد على التزام البنك بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة.

وأشار بأن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وأن القوائم المالية الموحدة المرفقة متفقة معها وأنه يوصي بالمصادقة عليها.

القرار الثالث:

بعد المناقشة والتصويت قررت الهيئة العامة المصادقة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات وفقاً لما جاء فيه.

4- مناقشة الحسابات والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 2019/12/31 والمصادقة عليها.

بدايةً تحدث السيد أحمد اللحام عن أهم التطورات والإنجازات التي كان لها التأثير الكبير على نشاط المصرف وأدائه، حيث بين أنه مع استمرار الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وتواصل التحديات التي عصفت بمعظم جوانب الحياة، استمر بنك الشام في تحسين جودة ونوعية الخدمات والمنتجات المقدّمة من خلال تواصل العمل لتحقيق أفضل مستويات الخدمة للمتعاملين الكرام، وتنفيذا للخطة الاستراتيجية الرامية للتوسع الجغرافي، تم افتتاح فرعاً جديداً في حي العزيزية بحلب، وفرعاً آخر وسط مدينة حمص، وحرص البنك على انتقال فرعه في مدينة اللاذقية إلى موقعٍ أكثر تميّزا، وأشار السيد الرئيس التنفيذي إلى طرح بنك الشام خلال عام 2019 خدمة (QR-Code) ضمن تطبيق (Cham Mobile) التي تتيح إمكانية تحويل

الأموال بالليرة السورية مجاناً، كما أطلق البنك لأول مرة في سورية خدمة "Drive Through ATM" التي تمكّن المتعاملين وزبائن بنك الشام من استخدام الصرّاف الآلي مع البقاء داخل السيارة كما أطلق بنك الشام لأول مرة في سورية منتج المساومة كما واصل بنك الشام ريادته في مجال المسؤولية الاجتماعية.

عرضت الآنسة جمانة الحموي مدير الإدارة المالية البيانات المالية للعام 2019، وبينت أهم المؤشرات المالية بالنسبة لنمو الموجودات وعناصر بيان الدخل وصافي الأرباح التشغيلية لعام 2019، كما عرضت ملخص عن تطور البنك بالنسبة لأهم المؤشرات المالية ودراسة مقارنة للنتائج المالية للبنوك الخاصة العاملة وموقع بنك الشام بين هذه البنوك بالنسبة لأهم المؤشرات المالية من حيث الموجودات وحقوق الملكية والايداعات لدى البنوك وصافي الأرباح التشغيلية مع نسب النمو الخاصة بكل مؤشر.

شكر الدكتور وليد الاحمر الادارة التنفيذية وجميع العاملين وخص بالشكر الاستاذ أحمد اللحام ، لما يبذلونه من جهد حثيث ، وقد كانت هذه جهود حققت نتائج كبيرة جداً لولا موضوع العقوبات الأمريكية الذي خصص من أجله مؤونات كانت السبب في تقليص نتائجها، وبعد ذلك توجه بالسؤال حول عقارات البنك التي تم شراؤها وأشاد بالتوسع الجغرافي والمواقع التي تم اختيارها، وسأل حول متى يتم تأهيل وافتتاح هذه العقارات لتكون ضمن فروع او ادارات البنك

بعد أن شكر الأستاذ اللحام الدكتور وليد الأحمر، بين أن خصوصية مواقع هذه العقارات لاسيما عقار أبو رمانة تتطلب اتخاذ اجراءات لا سيما استصدار الرخص اللازمة خصوصاً وأن قرار البنك يقوم على ازالة العقار القائم والبناء للاستفادة من مساحات أكبر .

القرار الرابع:

بعد المناقشة تمت المصادقة بالإجماع على الحسابات والميزانية السنوية المنتهية في عام 2019 وفق ما جاء فيها.

5- اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.

أوضحت الآنسة جمانة الحموي أنه بناءً على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي ذوات الأرقام 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 و 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل

الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني. وبينت أنه يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 25% من رأسمال البنك.

كما بينت أنه وبناء على أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة حتى بلوغه 100% من رأس مال البنك.

وعليه تم اقتطاع الاحتياطي القانوني والخاص بمبلغ وقدره 394,566,145 ليرة سورية لكل منهما وفق التالي:

البيان	2019 ليرة سورية
الربح قبل الضريبة	3,945,704,252
ينزل منه:	
أرباح فروقات القطع غير المحققة	0
حصة الجهة غير المسيطرة من أرباح الشركة التابعة قبل الضريبة	(42,805)
الربح قبل الضريبة الواجب اقتطاع الاحتياطيات منه	3,945,661,447
الاحتياطي القانوني/الخاص 10%	394,566,145

القرار الخامس :

بعد مناقشة موضوع الاحتياطيات وعرضه على التصويت تمت الموافقة والمصادقة عليه بالإجماع.

6- مناقشة الموافقة على زيادة رأس مال البنك بنسبة 33.33% عن طريق ضم الأرباح المحققة للعام 2019 إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً.

تحدث رئيس الجلسة أنه "بناءً على النتائج التي حققها البنك بنهاية العام 2019، وبعد أن تم اقتطاع كامل الاحتياطات المتوجبة حسب القوانين والأنظمة النافذة، وتدوير صافي الأرباح التشغيلية لهذا العام نتج لدينا أرباح مدورة قابلة للتوزيع بقيمة 2,439,531,297 ليرة سورية (فقط ملياربن وأربعمائة وتسعة وثلاثون مليون وخمسمائة وواحد وثلاثون ألف ومئتان وسبعة وتسعون ليرة سورية لا غير) ، فقد اقترح مجلس الادراة في اجتماعه الثاني لعام 2020 المنعقد بتاريخ 2020/05/31 توزيع الأرباح على المساهمين عن عام 2019 على شكل أسهم مجانية وزيادة رأس المال بقيمة 2 مليار ليرة سورية بنسبة 33.33 % من رأس المال ، وتم عرض الاقتراح على الهيئة العامة للموافقة. وتعديل النظام الأساسي تبعا لذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً.

القرار السادس:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة للمساهمين بالاجماع وذلك كما يلي:

الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك بنسبة 33.33% من صافي الأرباح المحققة للعام 2019 الى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين حسب مساهمة كل منهم، ووفق الاجراءات المنصوص عليها في القوانين وتعليمات الجهات الوصائية ونظام البنك الأساسي وبحيث توزع على المساهمين حسب تعليمات هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية، وتعديل النظام الأساسي تبعا لذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً، البالغ 6,000,000,000 ليرة سورية (ستة مليارات ليرة سورية) والمسدد كاملاً بمبلغ وقدره 2 مليار ليرة سورية (ملياري ليرة سورية) ليصبح رأسمال البنك 8,000,000,000 ليرة سورية (ثمانية مليارات ليرة سورية) وبالتالي تعديل المادة 8 من النظام الأساسي لتصبح المادة على النحو المذكور أدناه:

(حدد رأس مال الشركة بمبلغ ثمانية مليارات ليرة سورية مقسم على ثمانون مليون سهماً قيمة السهم الواحد مائة ليرة سورية /100/ ل.س على أن يتم استكمال الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عنه في القانون /3/ لعام 2010 وفق المحددة ضمنه، وترقم الأسهم تبعاً لذلك من /1/ الى /80,000,000/ سهم)

مع المحافظة على باقي نص المادة دون تعديل

7- إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي البنك.

عرض رئيس الجلسة على الحضور إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك عن السنة المالية المنصرمة.

القرار السابع:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2019.

8- البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2020 وفقاً للمادة 1/156 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 واتخاذ القرار بشأنها، وعرض التعويضات التي تم صرفها خلال عام 2019 واتخاذ القرار بشأنها.

بين رئيس الجلسة أن مصاريف إقامة واجتماعات وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة بلغت قيمة 100،570،256 ل.س عن عام 2019 ، وطلب إقرار هذه التعويضات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضات وبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة ونفقات سفرهم لعام 2020.

وطرح السيد محمود الباشا مندوب مصرف سورية المركزي توضيح حول الية احتساب التعويضات وبدلات السفر للسادة اعضاء مجلس الادارة وأجاب السيد الرئيس التنفيذي بأن احتساب هذه المبالغ تمت وفقاً لتكلفة جلسات الحضور وهي تعتبر من أقل النسب مقارنةً مع البنوك الأخرى.

القرار الثامن:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إقرار تعويضات مجلس الإدارة لعام 2019 وفقاً للمادة 1/156 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضات وبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة ونفقات سفرهم لعام 2020.

9- البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2019.

بين رئيس الجلسة بأن مجلس الإدارة اقترح الموافقة على صرف مبلغ 120.000.000 ليرة سورية (مائة وعشرون مليون ليرة سورية) لجميع الأعضاء الحاليين كمكافآت عن عام 2019.

القرار التاسع:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة على صرف المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2019 بمبلغ 120,000,000 ليرة سورية (مائة وعشرون مليون ليرة سورية) من الأرباح الصافية من الدورة المالية 2019 وفق النسب القانونية بما لا يتجاوز 5%من قيمة الأرباح الصافية.

10- انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام لفترة جديدة.

بين رئيس الجلسة بأن مجلس الإدارة قام باستكمال إجراءات ترشيح السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لولاية جديدة والتوصية إلى مصرف سورية المركزي بتجديد ترشيح أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاليين وهم السادة فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد حسن وفضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمداه، وذلك لما يتمتعون به من الخبرة العلمية والعملية في مجال الصيرفة الإسلامية، ومن خلال الأعمال والانجازات التي قدموها خلال الفترة السابقة، وبانتظار الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف بقبول هذا الترشيح.

كما تم الاشارة إلى قرار مجلس النقد والتسليف رقم /50/ لعام 2020 والمتعلق بزيادة عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية إلى 5 أعضاء مما يستوجب استكمال نصاب الهيئة وفق الأصول والقانون وفق التنسيق الجاري مع مصرف سورية المركزي بخصوص تعين العضوين الرابع والخامس..

القرار العاشر:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تجديد انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لولاية جديدة ولمدة ثلاثة أعوام (وهم السادة فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد حسن وفضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمداه)، وزيادة عدد أعضائها، وفق توجيهات

وقرارات مجلس النقد والتسليف التي صدرت وستصدر بهذا الخصوص وذلك بتفويض مجلس الادارة بتعيين أعضاء الهيئة الجدد بناء على ترشيح لجنة الترشيحات والمكافآت وبعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي وفق الأصول واقرار التعديل اللازم من الهيئة العامة غير العادية.

11- مناقشة استكمال مدة ولاية مجلس الادارة الحالي لعام اضافي ليستكمل مدة /4/ سنوات من تاريخ انتخابه وفق تعديل المادة رقم /27/ فقرة /ب/ من النظام الأساسي التي أقرته الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها المؤرخ في 2019/4/29 (مدة ولاية مجلس الإدارة).

بين رئيس الجلسة بأنه وفقاً لتعديل المادة رقم 27 من النظام الأساسي لبنك الشام والخاصة بتحديد مدة العضوية بمجلس الإدارة بأربع سنوات قابلة للتجديد لفترات متساوية بعد أن كانت ثلاث سنوات قابلة للتجديد فانه نعرض عليكم استكمال مدة ولاية مجلس الادارة الحالي لعام اضافي ليستكمل مدة /4/ سنوات من تاريخ انتخابه "

<u>القرار الحادي عشر:</u>

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تمديد مدة ولاية مجلس الادارة لعام اضافي ليكمل مدة أربع سنوات وفقاً تعديلات النظام الأساسي النافذة.

12- الاطلاع على قرار مجلس الادارة بتعيين عضو مجلس ادارة جديد بدلاً من العضو المستقيل لملء الشاغر وليكمل مدة سلفه واتخاذ القرار بالموافقة على هذا التعيين أو انتخاب عضو مجلس إدارة جديد.

بين السيد أسامة طاهر أنه خلال العام الفائت تقدم عدد من المرشحين المميزين لعضوية مجلس الإدارة وتم ارسال هذه الترشيحات لمصرف سورية المركزي ولكن لأسباب مختلفة تم رفض عدد من الترشيحات والموافقة فقط على طلب السيد مازن كنامة وعند عرض الترشيح على الهيئة العامة للمساهمين تم التصويت بالأكثرية بعدم الموافقة على التعيين والتروي في ملء المقعد الشاغر من مبدأ الحرص على مناقشة الخيارات المتاحة بشكل أكبر وبما يمنح السادة المساهمين المحققين لشروط العضوية الفرصة لذلك.

ونظرا لتعديل النظام الاساسي لبنك الشام وتوفيقه مع قانون الشركات اصبح بإمكان مجلس الادارة أن يعين عضوا في المركز الشاغر من المساهمين الحائزين شروط العضوية على أن يعرض هذا التعيين على الهيئة العامة في أول اجتماع لها لإقرار تعيينه ويكمل العضو الجديد مدة سلفه، ولدى اجراء مجلس الإدارة دراسة للخيارات الممكنة تم الاجماع على تعيين السيد مازن كنامة وذلك لما يتمتع به من مؤهلات علمية وعملية

مميزة وهو شريك مؤسس لبنك الشام وقد شغل منصب رئيس غرفة تجارة وصناعة دير الزور لأكثر من 10سنوات وهو حاصل على اجازة في الاقتصاد من جامعة دمشق وعلى ماجستير في ادارة الأعمال، ونظرا للفائدة الكبيرة التي يستطيع أن يقدمها لمجلس ادارة وادارة بنك الشام تم السير بالاجراءات القانونية وطلب مصرف سورية المركزي عرض تفاصيل الترشيح على الهيئة العامة لاتخاذ القرار اللازم لجهة مدى موافقتها على اعادة ترشيح السيد مازن غنامة أصولا من عدمه.

القرار الثاني عشر:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على اعادة ترشيح السيد مازن كنامة وتعيينه كعضو مجلس إدارة بنك الشام ليستكمل مدة سلفه على أن يتم استكمال الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي أصولاً

13- **انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة 2020، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.**

بين السيد أحمد اللحام أن البنك طلب عدة عروض لتدقيق حساباته لعام 2020 وأن مجلس الإدارة في اجتماعه الثالث لعام 2020 المنعقد بتاريخ 2020/07/01 اقتراح الموافقة على عرض مكتب الدراسات والاستشارات الاقتصادية والمالية / ممثلة بالمحاسب القانوني محمد الموسى المكسور بقيمة 4 مليون ليرة سورية لزوم تدقيق حسابات البنك لعام 2020، كونه الأفضل من حيث الكفاءة والسعر.

القرار الثالث عشر:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة على تجديد التعاقد مع مكتب الدراسات والاستشارات الاقتصادية والمالية / ممثلة بالمحاسب القانوني محمد الموسى المكسور بقيمة 4 مليون ليرة سورية لزوم تدقيق حسابات البنك لعام 2020.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

وأخيرا شكر رئيس الجلسة الحضور وأعلن انتهاء الجلسة في الساعة الواحدة والربع في نفس اليوم و التاريخ.

كاتب الجلسة
السيد عماد أنور البشاره

ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
السيد هيثم الحسين
السيد زين صافي

مراقب تصويت
السيد وليد الأحمر

مراقب تصويت
السيد مروان مجركش

رئيس الجلسة
السيد أسامة طاهر

صورة طبق الأصل

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

796 رقم الوارد:
التاريخ 28/7/2020
سورية دمشق للأوراق المالية